

Distr.: General
31 July 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

البند ٦٥ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

النهوض بالمرأة

مستقبل عمل المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة

تقرير الأمين العام

موجز

أُعد هذا التقرير استجابة لقراري الجمعية العامة ٢٢٩/٦٠ و ٢٧٣/٦١. وقد وضع المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، بتوجيه من مجلسه التنفيذي، إطار عمله الاستراتيجي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ موسّعا أنشطة البحث التي يضطلع بها لتشمل مجالات جديدة من أجل المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

وقد واصل المعهد في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ تعاونه مع كيانات منظومة الأمم المتحدة ووكالات التعاون الدولي وسائر المنظمات الدولية والمؤسسات الحكومية والآليات الوطنية المعنية بالمساواة بين الجنسين والمعاهد البحث والتدريب ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. وفي مجال المساواة بين الجنسين والهجرة والتحويلات والتنمية، ساهم المعهد بفعالية في المناقشات الحكومية الدولية بشأن المسائل ذات الصلة بالهجرة الدولية والتنمية، بما فيها

* A/62/150.



حوار عام ٢٠٠٦ الرفيع المستوى بهذا الشأن والدورة التاسعة والثلاثين للجنة السكان والتنمية. وواصل المعهد إجراء البحوث بشأن الحوكمة الديمقراطية ومشاركة المرأة في الحياة السياسية، وبشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على الصعيد الوطني وإصلاح القطاع الأمني. وعزّز المعهد تركيزه على البناء المستدام للقدرات من أجل المساواة بين الجنسين، بما في ذلك بدء أول موقع شبكي تعاوني للتدريب في مجال الشؤون الجنسانية.

ويعتزم المعهد تعزيز جهوده لإبراز عمله بشكل أفضل وذلك كوسيلة من وسائل مساعدة الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص وكجزء من استراتيجية فعالة لحشد المساهمات الطوعية.

أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة إلى المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، في قرارها ٢٢٩/٦٠، أن ينسق أنشطته ويضع برنامج عمله بالتعاون مع سائر كيانات الأمم المتحدة المعنية بقضايا الجنسين، وأن يتعاون مع منظومة الأمم المتحدة والآليات الوطنية المعنية بقضايا الجنسين والمجتمع المدني. وطلبت كذلك إلى المعهد أن يشارك ويساهم في المناقشات المتعلقة بالمسائل المتصلة بالهجرة الدولية والتنمية، وبخاصة في سياق حوار عام ٢٠٠٦ الرفيع المستوى بشأنها، ودراسة الموضوع الخاص للدورة التاسعة والثلاثين للجنة السكان والتنمية. وشجعت الجمعية المعهد أيضا على مواصلة تعزيز وتنفيذ برامج تدريب وبحث تتناول مسألة تعميم المنظور الجنساني، ومساعدة البلدان على تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية وتقديمها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

٢ - وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ٢٧٣/٦١ المتعلق بالحالة المالية للمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، أن يضمّن تقريره عن المعهد، الذي سيقدمه إلى الدورة الثانية والستين للجمعية العامة، حُلولا لإرساء الحالة المالية للمعهد على أسس أكثر استقرارا دون الاستعانة بتمويل من الميزانية العادية، تماشيا مع النظام الأساسي للمعهد^(١). فإن حالة المعهد المالية، وخصوصا في ما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة الاستثماري للمعهد الذي تمول منه أنشطته الأساسية، يحتاج إلى المزيد من التحليل والتشاور. ولذلك يعتزم الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية في دورتها الثانية والستين تقريرا منفصلا عن الحالة المالية للمعهد.

(١) انظر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ٥٧/٢٠٠٣، المرفق، المادة السادسة، الفقرة ١.

٣ - يقدّم هذا التقرير تنفيذًا للولايات الواردة في القرار ٢٢٩/٦٠ ويغطي الفترة الممتدة منذ تقديم الأمين العام تقريره السابق عن المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة (A/60/372).

ثانياً - أنشطة المجلس التنفيذي للمعهد

٤ - عقد المجلس التنفيذي للمعهد دورتيه الثالثة والرابعة (انظر E/2006/80 و E/2007/79) اللتين قام أثناءهما بوضع المبادئ والخطوط التوجيهية والسياسات العامة لأنشطة المعهد، وأقر برنامج عمله ومقترحات الميزانية وفقاً للمادة الثالثة من النظام الأساسي للمعهد.

٥ - واستعرض المجلس التنفيذي^(٢) في دورته الثالثة المعقودة في ١٨ أيار/مايو و ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ خطة العمل والميزانية التشغيلية لعام ٢٠٠٧ وأقرهما (INSTRAW/EB/2006/R.4/Rev.1). ورحب المجلس بتقرير لجنته الفرعية المعنية باستراتيجية حشد الموارد عن الاستراتيجية المقترحة لجمع الأموال (INSTRAW/EB/2006/R.2) وطلب إلى مديرة المعهد أن تنفذ بصورة كاملة توصيات اللجنة الفرعية التي تهدف إلى تعزيز مكانة المعهد، وهو شرط مسبق لاستراتيجية فعالة لجمع الأموال وعامل محفز لها. وأعرب المجلس التنفيذي في دورته الثالثة المستأنفة المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ عن ارتياحه للجهود المبذولة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، في إطار تنفيذ برنامج عمل المعهد لعام ٢٠٠٦. وطلب المجلس إلى المعهد القيام بمبادرات جديدة في مجالي البحث والتدريب، بما في ذلك في مجال العنف ضد المرأة والحوكمة المحلية وتمكين المرأة والهجرة والتنمية؛ وتعزيز شبكات البحث والتدريب المعنية بالتوازن بين الجنسين في منظومة الأمم المتحدة؛ وتعزيز التنسيق مع كيانات وهيئات الأمم المتحدة؛ ومواصلة بذل الجهود لإقامة تحالفات مستدامة واستراتيجية مع المجتمع المدني والقطاع الخاص.

(٢) في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦، كان المجلس يضم الأعضاء التالية أسماؤهم: إسبانيا (الرئيس)، إيران (جمهورية - الإسلامية)، إيطاليا، بوركينا فاسو، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، رومانيا، السلفادور، الفلبين، المكسيك، نيجيريا.

٦ - وقَّيمَ المجلس التنفيذي^(٣) في دورته الرابعة المعقودة في ٢ و ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٧، التقدم الذي أحرزه المعهد والتحديات التي واجهها في تنفيذ الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ وأقر الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١. ونظر المجلس في تقرير شامل أعدّه المعهد، يتضمن معلومات عن أبرز المدخلات بشأن الأنشطة التي اضطلع بها المعهد حتى الآن وأنشطته المتوقعة في المستقبل ضمن المجالات المواضيعية التي يعالجها. وقدم المجلس التوصيات التالية بشأن عمل المعهد في المستقبل: زيادة تعزيز الجهود لإبراز دور المعهد والنهوض بمصداقيته؛ واستحداث مواد وأدوات جديدة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني واستكمال المواد والأدوات الموجودة في هذا المجال؛ وتكثيف أنشطة التدريب التي يضطلع بها على أساس الدروس المستفادة وتكرار أفضل الممارسات؛ وتعزيز الترتيبات المؤسسية من أجل العمل بالأدوات والخطوط التوجيهية التي يضعها المعهد على الصعيد الوطني؛ والشروع في أنشطة جديدة في الميادين المتعلقة بالتخفيف من حدة الفقر، وبناء القدرات في المؤسسات الصغيرة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والصحة، والتعليم، وبناء السلام، والبيئة، وغير ذلك من المجالات التي تهم الدول الأعضاء؛ والأخذ بطرق مبتكرة في العمل مستفيداً من ولايته الفريدة المتمثلة في إجراء البحوث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة.

٧ - وفي تلك الدورة أيضاً، طلب المجلس التنفيذي إلى مديرة المعهد تعبئة الجهود بشكل مكثف من أجل ضمان ما يكفي من الموارد المالية لتنفيذ الميزانية التشغيلية المقترحة لعام ٢٠٠٨ وتقديم برنامج وميزانية منقحين مع تخفيض نسبته ٥ في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، طلب المجلس التنفيذي إلى المديرة أن تبادر على وجه الاستعجال إلى وضع استراتيجية متوسطة وطويلة الأجل لحشد الموارد بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية. وقرر المجلس النظر في تلك الوثائق وفي ميزانية المعهد التشغيلية لعام ٢٠٠٨ في دورته المستأنفة التي ستعقد في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

ثالثاً - الإطاران الاستراتيجيان للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ وللفترة ٢٠٠٨-٢٠١١

٨ - أُعدَّ الإطار الاستراتيجي للمعهد للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ مع مراعاة منهاج عمل بيجين والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة بشأن مؤتمر بيجين + ٥، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإعلان الألفية للأمم المتحدة والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي، وقرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ (٢٠٠٠)

(٣) جرى تجديد عضوية المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٧ وبات يضم الدول التالية: إسبانيا، إسرائيل، بيلاروس، الجمهورية العربية السورية، سلوفاكيا، غرينادا، الفلبين، مصر، هندوراس (الرئيس) إضافة إلى الجمهورية الدومينيكية، وهي البلد المضيف.

المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ بشأن المرأة والسلام والأمن؛ وقرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة وضع المرأة التابعة له؛ وكذلك مقررات المجلس التنفيذي للمعهد. ويأخذ برنامج العمل أيضا في الاعتبار توفر الموارد المالية الضرورية لكفالة التنفيذ الفعال للأنشطة المقررة. وشدد الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ على أهمية إجراء البحوث والتدريب وتبادل المعلومات في دورة مستمرة من التحليل والتعلم والعمل بحيث تُستخدم نتائج البحوث في تصميم برامج التدريب وبناء القدرات، وفي نهاية المطاف في تصميم السياسات.

٩ - والإطار الاستراتيجي للمعهد للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، الذي يستند أيضا إلى الوثائق التشريعية الأنفة الذكر وإلى ولايات خاصة ذات صلة بتعميم المنظور الجنساني وتمكين المرأة، سيقوم بدفع الأولويات الموضوعية في عام ٢٠٠٤ قدما، وسيضمن أيضا مسائل جديدة وناشئة. ويجمع الإطار الاستراتيجي برامج البحث والتدريب التي يجريها المعهد في مجالات خاصة، ويعزز قدرته في مجال إدارة الخبرات لضمان تأثير نتائج البحوث تأثيرا فعليا على إعداد السياسات والبرامج وتنفيذها. ومن المتوخى أن يوفر هذا النهج للمعهد المرونة التي يحتاج إليها للاستجابة لاهتمامات السياسات الناشئة ذات الصلة بتمكين المرأة.

١٠ - ويأخذ الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ بالاعتبار مجالات جديدة وناشئة يمكن للمعهد أن يُسهم فيها إسهاما ملحوظا. وقد اعتمدت في الإطار الاستراتيجي المذكور الأولويات المواضيعية التالية في المجالات الأساسية لأنشطة الأمم المتحدة كالتنمية والأمن وحقوق الإنسان:

(أ) التنمية: '١' نوع الجنس والهجرة والتحويلات والتنمية، و '٢' الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ب) السلام والأمن: تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، بما في ذلك مشاركة المرأة الكاملة والمتساوية في عمليات حفظ السلام والإعمار في مرحلة ما بعد الصراع وبناء السلام؛ ونوع الجنس وإصلاح القطاع الأمني، وحماية النساء والفتيات في حالي الصراع وما بعد الصراع؛

(ج) حقوق الإنسان: '١' نوع الجنس والحكومة ومشاركة المرأة في الحياة السياسية، مع التركيز على الحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية للمرأة؛ وحقوق الإنسان للفئات المهمشة من النساء؛ والاتجار بالنساء والفتيات، و '٢' وزيادة التعاون مع لجنة وضع المرأة وتوثيق التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وغيرها من هيئات الأمم

المتحدة ذات الصلة للمساهمة في تشجيع تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبناء القدرات في هذا الشأن.

رابعاً - تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٩/٦٠

ألف - التنسيق والشراكات لأغراض تعزيز الأثر

١١ - خلال كامل الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المعهد التعاون مع سائر كيانات الأمم المتحدة. ويهدف المعهد إلى توسيع الصلات وبناء الشراكات مع المؤسسات ذات الصلة داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة لاتخاذ مبادرات تعاونية، وذلك لزيادة إبراز صورته وتقاسم التكلفة. واتساقاً مع استراتيجية المعهد لكفالة مشاركة العديد من مختلف أصحاب المصلحة في وضع برامج عمله ومشاريعه وتنفيذها، وأعطى المعهد أولوية لإقامة شراكات مع ممثلي مختلف المؤسسات، بما فيها كيانات منظومة الأمم المتحدة؛ والمنظمات الحكومية، والأجهزة الوطنية للمسائل الجنسانية والنهوض بالمرأة؛ والأكاديميات، ومعاهد البحث والتدريب؛ ومنظمات المجتمع المدني؛ والقطاع الخاص. فالمعهد إذ يقيم شراكات مع قطاعات متعددة، فإنما يكفل بذلك أوسع قاعدة ممكنة للحوارات المستدامة الرامية إلى إدراج المسائل الجنسانية في خطة التنمية.

١٢ - ويحتفظ المعهد بما له من علاقات عمل مع جميع كيانات الأمم المتحدة الأخرى المشتركة في المسائل الجنسانية ويواصل تعزيز هذه العلاقات: مكتب المستشارية الخاصة للمسائل الجنسانية والنهوض بالمرأة، شعبة النهوض بالمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. ويقيم المعهد صلات تعاونية وثيقة مع كيانات كمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، وشبكة الأمم المتحدة الإلكترونية للإدارة العامة والمالية، وإدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمانة العامة، وبعثة الأمم المتحدة لتثبيت الاستقرار في هايتي، وفريق الأمم المتحدة للاتصالات، وإدارة شؤون الإعلام. ويشارك المعهد في أنشطة مختارة مع فريق الأمم المتحدة القطري في الجمهورية الدومينيكية. ويقيم أيضاً صلات وثيقة مع اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ومنتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية.

١٣ - والمعهد عضو في شبكة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين التي ينسق أعمالها مكتب المستشارية الخاصة للمسائل الجنسانية والنهوض بالمرأة، ويشارك في عدد من فرق عملها، بما في ذلك فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة، والأمن والسلام، وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات من أجل الدراسة المتعمقة التي

اضطلع بها الأمين العام عن العنف ضد المرأة. وتشارك المستشارة الخاصة على نحو منتظم في دورات المجلس التنفيذي للمعهد. والمعهد عضو أيضا في شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، وحملة الستة عشر يوماً من العمل لمناهضة العنف الجنساني، والشبكة النسائية التابعة لشبكة العمل الدولي المعنية بالأسلحة الصغيرة.

١٤ - وفي سياق ما يقوم به المعهد من أعمال بشأن المسائل الجنسانية والتحويلات، أقام عدد من كيانات الأمم المتحدة شراكات مع المعهد من أجل أنشطة محددة. ونتيجة لذلك، يجري حاليا إعداد مجموعة من الدراسات الإفرادية في شراكة (وبتمويل مشترك في بعض الحالات) مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومصرف البلدان الأمريكية للتنمية. ويتعاون المعهد أيضا مع المنظمة الدولية للهجرة ومؤسسات وطنية مثل معهد جنوب أفريقيا للشؤون الدولية في جامعة وتواترسرند، ومعهد دراسات التنمية في جامعة سوسكس بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والمؤسسة العالمية للديمقراطية والتنمية، والمكتب الوطني للإحصاء، في الجمهورية الدومينيكية.

١٥ - وتشكل الشراكات التعاونية أيضا عنصرا أساسيا في برنامج المعهد المتعلق بالمشاركة السياسية للمرأة. ومن الأمثلة المحددة في هذا الصدد المشروع الذي مدته ثلاثة أعوام بشأن "تعزيز الحوكمة ذات المنظور الجنساني والمشاركة السياسية للمرأة على المستوى المحلي"، وهو مشروع مول من الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي يجمع العديد من الشركاء من مختلف القطاعات. ويجري تنفيذ هذا المشروع في شراكة مع عدة مؤسسات من مؤسسات الأمم المتحدة كصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤسسات أكاديمية مثل كلية العلوم الاجتماعية لأمريكا اللاتينية، وكلية العلوم الاجتماعية لأمريكا اللاتينية في الأرجنتين وشيلي. والأهم من ذلك أن المعهد يعمل على نحو وثيق مع الأجهزة الوطنية المعنية بالمسائل الجنسانية في المكسيك وبلدان أمريكا الوسطى، وفي منطقة الأنديز. وفي هذا الصدد، وقع المعهد اتفاق تعاون مع مجلس وزراء شؤون المرأة في أمريكا الوسطى. ثم إن الكيانات المعنية بتطبيق اللامركزية، والأحزاب السياسية، والمنظمات النسائية، ومنظمات الشعوب الأصلية، والمنظمات غير الحكومية القائمة في هذه البلدان تشارك هي أيضا في أنشطة المشروع.

١٦ - وقد وضعت ترتيبات واسعة للتعاون وإقامة الاتصالات في مجالات أخرى كالمسائل الجنسانية، والسلام والأمن، وبناء القدرات والتدريب. وأقام المعهد تحالفات استراتيجية مع مختلف الشركاء لإنجاز مشاريع خاصة. وهناك من بين شركائه الوكالة الإسبانية للتعاون

الدولي ومركز جنيف للمراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة، وإدارة عمليات حفظ السلام بالأمانة العامة، ومصرف البلدان الأمريكية للتنمية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي، ووزارة خارجية النرويج، ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مرفق الموارد دون الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وأمانة منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، وجامعة كومبلوتنسي بمدريد.

١٧ - وعلى سبيل المساهمة في إدراج المسائل الجنسانية في الخطة الدولية للتنمية، أنشأ المعهد شبكة وسائط إعلام معنية بالشؤون الجنسانية يتولى إدارتها، وهي شبكة تجمع صحفيين من أجل تشجيع تبادل المعلومات بشأن المسائل الجنسانية. وأقام المعهد أيضا علاقات مع إدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة وعدة منظمات دولية لوسائط الأعلام، من بينها Interpress. وكذلك وضع المعهد دليلا عالميا لوسائط الإعلام التي يتبادل معها المعلومات ويشارك معها في أنشطة التواصل الصحفي بصورة منتظمة.

١٨ - وأقام المعهد أيضا علاقات مع السلطات التشريعية لحكومات إسبانيا، والجمهورية الدومينيكية، والمكسيك، وغواتيمالا ومع منظمات إقليمية للبرلمانيين كبرلمان أمريكا اللاتينية والاتحاد البرلماني الدولي. وأقيمت أيضا علاقات مع مؤسسات أكاديمية: جامعة كومبلوتنسي بمدريد، وجامعة مكسيك الوطنية الحرة، وجامعة نيو سكول (نيويورك) وغيرها من الجامعات.

باء - الملامح الرئيسية لبرنامج أنشطة المعهد

١٩ - علاوة على الولايات المذكورة في قرار الجمعية العامة ٢٢٩/٦٠، تمحورت برامج المعهد خلال الفترة المشمولة بالتقرير حول ثلاثة برامج فرعية رئيسية وعدة أنشطة تدريبية ترد مناقشتها على نحو مفصل أدناه.

١ - البحث

٢٠ - خلال عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، أجرى المعهد بحثا في المواضيع التالية: (أ) المسائل الجنسانية، والهجرة، والتحويلات والتنمية؛ و (ب) المسائل الجنسانية، والحوكمة والمشاركة السياسية للمرأة؛ و (ج) المسائل الجنسانية، والسلام والأمن. ويمكن الاطلاع على نتائج

وصفحات وقائع البحث الذي أجراه المعهد والمواد التي استمدتها من وسائط الإعلام وغير ذلك من المواد التي وضعها في موقع المعهد على الإنترنت (<http://www.un-instraw.org>).

(أ) المسائل الجنسية، والهجرة، والتحويلات والتنمية

٢١ - واصل المعهد أنشطته البحثية بشأن المسائل الجنسية، والهجرة، والتحويلات والتنمية، الرامية إلى التوصل إلى تحسين الإلمام بأوجه تأثير الأبعاد الجنسية (تأنيث الهجرة، وأوجه عدم التكافؤ بين الجنسين فيما يتعلق بالوصول إلى الموارد الإنتاجية، والتقسيم الجنساني للعمل، والأدوار الجنسية، وما إلى ذلك) في الترابط فيما بين الهجرة والتنمية وتحديد هذا الترابط، مستخدماً التحويلات كصلة أساسية في هذا الصدد. ومن خلال تحليل الأنشطة المتعلقة بالمسائل الجنسية وتعميمها، يهدف المعهد إلى زيادة فعالية واستدامة السياسات والمبادرات التي تهدف إلى تعزيز ما تنطوي عليه التحويلات من إمكانات النهوض بالمجتمعات والتنمية المحلية؛ وتشجيع النماذج الإنمائية التي تضع المسائل الجنسية ضمن الأهداف المركزية، والمساهمة في تحسين فهم الأبعاد الجنسية للأهداف الإنمائية للألفية.

٢٢ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٦، ساهم المعهد في أعمال لجنة السكان والتنمية في دورتها التاسعة والثلاثين المعقودة في نيويورك، حيث عرضت الدول الأعضاء نتائج بحث المعهد في المسائل الجنسية والتحويلات. وتحدد هذه النتائج أهمية المسائل الجنسية في الهجرة الدولية والتنمية والحاجة إلى تعزيز أنشطة البحث وبناء القدرات المزمع القيام بها في شراكة مع الأمم المتحدة والمؤسسات العاملة في مسائل السكان والتنمية.

٢٣ - وفي سياق عمل المعهد المتعلق بالمسائل الجنسية، والهجرة والتحويلات، شارك المعهد في العديد من اجتماعات الأعمال التحضيرية للحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية، بما في ذلك الاجتماعات التي نظمتها الندوة الدولية المتعلقة بالهجرة الدولية والتنمية التي نظمتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في تورين بإيطاليا في الفترة ٢٨-٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦؛ واجتماع فريق مناقشة الهجرة الدولية والتنمية (المعقود في جنيف، ٤ تموز/يوليه ٢٠٠٦)؛ ومائدة الفطور الوزارية المستديرة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لمناقشة الأبعاد الجنسية لهجرة اليد العاملة (جنيف، ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦)؛ واجتماع فريق الخبراء المشترك بين منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية وحلقة عمل خبراء المنظمة الدولية للهجرة بشأن الشعوب الأصلية والهجرة (جنيف، ٦-٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٦)، واجتماع فريق الخبراء المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان والمنظمة الدولية للهجرة بشأن المهاجرين: سد الثغرات طوال دورة الحياة (نيويورك، ٢-٣ أيار/مايو ٢٠٠٦)؛ وصندوق الاستثمارات المتعددة الأطراف/مؤتمر

مصرف التنمية للبلدان الأمريكية المعني بإرسال الأموال إلى الوطن: التحويلات والأسر الموزعة في أكثر من بلد“ (واشنطن العاصمة، ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٦). وبالإضافة إلى ذلك، شارك المعهد في الاجتماع الايبيرو - أمريكي بشأن الهجرة والتنمية وعرض فيه عمله (مدير ١٨-١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٦)؛ وشارك في المشاورات الإقليمية بشأن الهجرة والتحويلات والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (سانتو دومينغو، ٢٧-٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦)، التي نظمت بمساعدة المعهد مؤخرًا في القمة الأولى لمهاجري أمريكا اللاتينية (المكسيك، ١٠-١٣ أيار/مايو ٢٠٠٧) وفي المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية (بروكسل، ١٠-١١ تموز/يوليه ٢٠٠٧).

٢٤ - وخلال الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية (نيويورك، ١٤-١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦)، شارك المعهد في المائدة المستديرة المعنية بالجوانب المتعددة الأبعاد للهجرة الدولية والتنمية، بما في ذلك التحويلات.

٢٥ - وتأسيساً على المنشور المعنون عبور الحدود: المسائل الجنسانية والتحويلات النقدية والتنمية (٢٠٠٥)، الذي أصدره المعهد في عام ٢٠٠٥، ويصف فيه ترابط العلاقات بين الهجرة، والمسائل الجنسانية، والتحويلات والتنمية، وضع المعهد منهجية نوعية للبحث ظهرت في المنشور المعنون الإمكانيات الإنمائية للتحويلات: منظور جنساني. وتتسم هذه المنهجية بقابليتها للتكيف مع مختلف السياقات والمناطق التي تتميز فيها أنماط الهجرة بغية كفالة الرصد العالمي للأبعاد الجنسانية لهجرة المرأة والتحويلات. وقد اعتمدت هذه المنهجية للاستعانة بها في مجموعة من الدراسات الفردية في ١٨ بلداً في مختلف أنحاء العالم. وتفحص هذه الحالات الفردية الأبعاد الجنسانية للهجرة، بما في ذلك طبيعة هجرة المرأة، وما ينشأ عن ذلك من نتائج فيما يتعلق بتدفق واستعمال التحويلات، وما ينتج عنها من التغيرات في الأسرة وفي الأدوار الجنسانية.

٢٦ - وعلى أساس الصكوك المفاهيمية التي وضعت بالفعل، والبيانات العملية المستقاة حتى الآن، والشراكات في تنفيذ إطار العمل الاستراتيجي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، سيركز المعهد على أنشطة البحوث التطبيقية وبناء القدرات الرامية إلى إدخال تغييرات على السياسات تستهدف تعزيز المساهمات الإيجابية للنساء المهاجرات وإمكانيات التحويلات بما يخدم التنمية المراعية للفروق الجنسانية. وتقدم ملخصات المشاريع التالية عينة من المسائل التي سينظر فيها المعهد:

(أ) تسخير إمكانيات التحويلات بوصفها أداة للتنمية المراعية للفروق الجنسانية، من خلال تنفيذ النتائج والتوصيات المستمدة من مشروع مماثل يجري تنفيذه حالياً في ستة

بلدان في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتشمل الأنشطة المتوخاة بناء القدرات للمرأة في المجتمعات المرسلة للتحويلات وتعزيز الحوار مع أصحاب المصلحة في القطاع الإنمائي بغية تسهيل تنفيذ التوصيات المستمدة من البحث الذي اضطلع به المعهد وشركاؤه؛

(ب) أثر هجرة المرأة في الأسرة، مع إيلاء اهتمام خاص للمراهقين والأطفال الذين يقعون في بلدهم الأصلي؛

(ج) تحليل سلسلات الرعاية العالمية وآثارها، وتمثل الغاية من هذا التحليل في تحسين فهم إعادة تنظيم الإنجاب على المستوى العالمي نتيجة لهجرة النساء؛

(د) تعزيز حقوق المهاجرات في تحسين ظروفهن المعيشية. وينطوي هذا المشروع على أنشطة لبناء قدرات المرأة المهاجرة وأصحاب المصلحة الرئيسيين ضمن إطار العمل المتعلق بالتنمية المشتركة؛

(هـ) تعزيز أثر التحويلات في التنمية الريفية على نحو يراعي الفروق بين الجنسين، وتمثل الغاية من ذلك في مساعدة نساء الأسر المعيشية الريفية اللائي يتلقين تحويلات على تحسين سبل كسب رزقهن، وذلك من خلال شراكات مع الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص يؤخذ فيه بنهج يراعي الفروق الجنسية في حشد التحويلات لخدمة التنمية الريفية.

(ب) المسائل الجنسية، والإدارة، والمشاركة السياسية للمرأة

٢٧ - امتثالاً للفقرة ٧ من قرار الجمعية العامة ٢٢٩/٦٠، واصل المعهد أنشطته في مساعدة البلدان ودعم المشاركة السياسية للمرأة. ويركز المعهد في هذا المجال الاستراتيجي على المشاركة السياسية للمرأة على المستويات القطرية والإقليمية والمحلية، وفي تعميم بُعد جنساني في الحكومات المحلية والوطنية، كقضية أساسية في بناء الديمقراطية. وتهدف البحوث التي يجريها المعهد إلى تشجيع المقترحات التحويلية للنهوض بدور المرأة في المجال السياسي وفي مجال القضاء على التمييز ضدها. وينشر المعهد معلومات حديثة ودقيقة عن الحوكمة الديمقراطية ومشاركة المرأة السياسية من منظور جنساني. والأهم من ذلك، أن المعهد يتبنى حواراً مستمراً بين جميع أصحاب المصلحة من أجل المساهمة في أعمال أكثر شمولاً، ومن أجل بناء برامج مشتركة، والمساهمة بالتالي في حوكمة ديمقراطية. بمنظور جنساني، ومن ثم بناء ديمقراطيات صلبة في نهاية الأمر.

٢٨ - ومن بين الدراسات والتقارير التي نشرها المعهد في هذا المجال البرنامجي: دليل القيادة النسائية على المستوى المحلي (٢٠٠٦)، ومشاركة المرأة السياسية على المستوى المحلي في

أمريكا اللاتينية (٢٠٠٧)، وآلية جديدة للمسائل على المستوى المحلي في أمريكا اللاتينية (٢٠٠٧)، ومشاركة النساء من السكان الأصليين في عمليات الإدارة والحكومات المحلية: بوليفيا وكولومبيا، وإكوادور، وغواتيمالا، وبيرو (٢٠٠٦)، وآليات التخصيص للمشاركة السياسية للمرأة: الخبرات من أمريكا اللاتينية (٢٠٠٧)، المشاركة السياسية للمرأة على المستوى المحلي في أمريكا اللاتينية (٢٠٠٧)، ودراسة تشخيصية: المشاركة السياسية للمرأة في منطقة الأنديز (٢٠٠٧) ودراسة تشخيصية: المشاركة السياسية للمرأة في أمريكا الوسطى (٢٠٠٧): وبرنامج من منظور محلي (٢٠٠٧) النصوص الكاملة لهذه الدراسات متوافر على موقع المعهد على الإنترنت: (<http://www.un-instraw.org/participacionpolitica>).

٢٩ - وينوي المعهد - خلال الفترة الواقعة بين عام ٢٠٠٨ و ٢٠١١ - أن يستفيد من الخبرة التي اكتسبها من تنفيذ أنشطته البحثية في هذا المجال البرنامجي، وأن يواصل عمله في المجالات الجديدة التالية:

(أ) المشاركة السياسية للمرأة على المستوى الوطني في الجزائر والمغرب وتونس. ويشمل هذا المشروع ثلاثة عناصر: البحوث، وبناء القدرات، والحوار حول السياسات.

(ب) أنشطة للتقدير والاستعراض وبناء القدرات لإدراج المرأة في مناصب صنع القرار في الأحزاب السياسية. والكثير من التحديات التي تواجهها المرأة في الحياة العامة تتعلق بتنظيم دور المرأة في المجتمع، ومواقف الأحزاب السياسية وتصرفاتها، وسياساتها وتدابيرها. ومن المهم تقييم مواقف وتدابير الأحزاب السياسية وتغييرها من أجل إدراج النساء كمرشحات على قدم المساواة مع الرجال. والأمر بحاجة إلى بناء قدرات قوية، ولذا يشتمل برنامج المعهد على إيجاد مواد وأدوات تروج لمشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في الأحزاب السياسية.

(ج) المشاركة السياسية للمرأة على المستوى المحلي في أمريكا اللاتينية والكاريبي (٢٠٠٩-٢٠١١). سيواصل هذا المشروع تحقيق نتائج المشروع الذي يجري تنفيذه الآن في منطقة الأنديز وفي بلدان أمريكا الوسطى.

(ج) القضايا الجنسانية والسلام والأمن

٣٠ - وفي مجال القضايا الجنسانية والسلام والأمن، يعمل المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، على إيجاد فهم أفضل للقلاقل الواضحة التي تتخذ طابعا جنسانيا في أغلب الحالات، التي تصادف الرجال والنساء، سواء في أوقات النزاع أو في أوقات السلام، على تشجيع المساواة بين الجنسين، ومشاركة المرأة في مجالات حفظ السلام، وبناء السلام،

والتعمير في أعقاب الصراعات، وإصلاح المؤسسات الأمنية، وذلك بصورة كاملة وعلى قدم المساواة مع الرجل. وفي هذا الصدد، من المهم إقامة الشبكات وتعزيز الحوار مع صناع القرار، والأجهزة الحكومية، والمؤسسات الأمنية، والمنظمات الدولية والإقليمية، والمجتمع المدني، والعناصر الفاعلة الأخرى من أجل تعزيز فهمها واستجابتها بصورة فعالة للقلاقل ذات الطابع الجنساني. وقد استخدم المعهد في تحقيقه لهذه الأهداف نشر المعلومات، وإذكاء الوعي، وبناء القدرات، والرصد والتقييم.

٣١ - وقد نشط المعهد بشكل خاص في تشجيع وضع خطط عمل وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وكانت الخطوة الأولى في هذا الاتجاه هي قيام المعهد، لمصلحة صناع القرار الوطنيين والمجموعات النسائية، بوضع دليل بعنوان: ضمان المساواة وإضفاء الطابع الجنساني على السلام: دليل للسياسات والتخطيط بشأن المرأة والسلام والأمن.

٣٢ - كما يركز المعهد الدولي للتدريب والبحث من أجل النهوض بالمرأة على الجوانب المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن. وفي هذا المجال، أنشأ المعهد شبكة للقضايا الجنسانية وإصلاح قطاع الأمن، تضم نحو ١٧٠ من المنظمات والأفراد العاملين في القضايا الجنسانية وإصلاح قطاعات الأمن من مختلف أرجاء العالم. وتعمل هذه الشبكة كمنبر نشط للمناقشات وتبادل المعلومات. وبالتعاون مع مركز جنيف المعني بالرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، أنشأ المعهد أيضا الفريق العامل للقضايا الجنسانية وإصلاح قطاع الأمن، وهو فريق يضم أهم الأفارقة والأفراد العاملين في القضايا الجنسانية وإصلاح مؤسسات الأمن، ويعمل كرائد وكمرکز للموارد وميسر للجهود المبذولة لإدماج القضايا الجنسانية في مبادرات إصلاح قطاع الأمن وسياساته وأدواته. وهناك أيضا الدليل العالمي الذي أصدره المعهد عن المؤسسات البحثية في القضايا الجنسانية والسلام والأمن، وهو مرجع آخر له قيمته للباحثين والممارسين وللمجموعات النسائية، يوفر معلومات حديثة عن المؤسسات البحثية في مجال القضايا الجنسانية والسلام والأمن.

٣٣ - وفي عام ٢٠٠٦، وقع المعهد على خمس اتفاقات قابلة للتجديد مع بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، أصبح المعهد يقوم بمقتضاها بمهمة الإنعاش من الكوارث ومركز القيادة لإجلاء البعثة. وتوسيعا لهذه العلاقة، تلت ذلك عدة أنشطة أخرى لتعميم القضايا الجنسانية والتدريب عليها. وعلى سبيل المثال، قام المعهد بإجراء تقدير لإدارة عمليات حفظ السلام حول كيفية زيادة تعيين الإناث. وهو ما أسفر عن عدد من التوصيات المحددة التي يجري تنفيذها الآن. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٧، استضاف المعهد حلقة عمل

لتدريب المدربين على القضايا الجنسانية وحفظ السلام، لكبار العاملين في بعثات إدارة عمليات حفظ السلام.

٢ - بناء القدرات والتدريب

٣٤ - يولي المعهد اهتماما كبيرا لبناء القدرات بصورة عملية ومستدامة من أجل المساواة بين الجنسين. ففي عام ٢٠٠٦ وضع المعهد وأطلق أول قاعدة بيانات تعاونية، للتدريب على القضايا الجنسانية، تستخدم برمجيات WIKIPEDIA المفتوحة المصدر، لتجميع المعلومات عن الدورات والمواد والمراكز المكرسة للتدريب على هذه القضايا وعلى بناء القدرات. ويقوم موقع المعهد على الإنترنت الخاص بالتدريب على القضايا الجنسانية برسم خريطة للدورات التدريبية على القضايا الجنسانية، والمواد والمراكز المتعلقة بالقضايا الجنسانية من شتى أرجاء العالم، ومن ثم تمثل قاعدة بيانات شاملة للتدريب على القضايا الجنسانية وعلى مواد هذا التدريب التي توفرها المنظمات الدولية، والحكومية، وغير الحكومية.

٣٥ - وسعيا لتشجيع إدراج القضايا الجنسانية في تخطيط المشروعات وتنفيذها، صمم المعهد دورات لبناء القدرات ومواد للاستجابة للعنف ضد المرأة، وإدخال القضايا الجنسانية في التغطية الإعلامية، وتشجيع المشاركة السياسية للمرأة على المستوى المحلي، والتصدي للعنف والنعرة الذكورية لدى الشباب، وبناء مدن يتساوى فيها الجنسان، على أن تتم هذه الأخيرة بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث.

٣٦ - وينوي المعهد - إذا سمحت الموارد المالية والبشرية - أن يتوسع في برنامجه للتدريب وبناء القدرات، بحيث يشمل قدرا أكبر من التنوع بين المستفيدين وفي الموضوعات.

خامسا - الاستنتاجات

٣٧ - واصل المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة تعاونه خلال الفترة موضع التقرير مع كيانات أجهزة منظومة الأمم المتحدة، ووكالات التعاون الدولية، والمنظمات الدولية الأخرى، والمؤسسات الحكومية، والآليات الجنسانية الوطنية من أجل النهوض بالمرأة، ومعاهد البحث والتدريب، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص.

٣٨ - استطاع المعهد، بموارده البشرية والمالية المحدودة، أن يحقق تقدما جديدا في تنفيذ إطار عمله الاستراتيجي للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧. فقد حقق المعهد في مجال الشؤون الجنسانية، والهجرة، والتحويلات، والتنمية، إنجازات ملموسة، بما في ذلك إجراء بحوث

رائدة والمشاركة الإيجابية في المناقشات الحكومية الدولية بشأن القضايا المتعلقة بالهجرة الدولية والتنمية، مثل الحوار الرفيع المستوى حول هذه القضايا عام ٢٠٠٦، والدورة التاسعة والثلاثون للجنة السكان والتنمية، ووضع هذه القضايا على جداول أعمال الهيئات الدولية المعنية بالتنمية وبحقوق الإنسان. وفي مجالات القضايا الجنسانية والسلام والأمن، والمشاركة السياسية للمرأة، لم يكتفِ المعهد بإجراء بحوث مبتكرة في هذا المجال، وعلى الأخص بشأن الحكم الديمقراطي ومشاركة المرأة السياسية، وبشأن التنفيذ المحلي لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وإصلاح قطاع الأمن، وإنما ساهم أيضا في صياغة تحالفات استراتيجية داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وفي مجال التدريب، ساهم المعهد بصورة متزايدة في بناء القدرات المستدامة من أجل المساواة بين الجنسين، بما في ذلك بدء أول تدريب من نوعه بإطلاق أول قاعدة بيانات تعاونية مفتوحة المصدر. وقد استفاد المعهد من التكنولوجيات المبتكرة والناشئة لكي يشجع إقامة علاقات عمل حقيقية وعن بعد لتمكين المعهد من توسيع نطاق خدماته والمساهمة في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٣٩ - وضع المعهد، بتوجيهات من مجلسه التنفيذي، إطار العمل الاستراتيجي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ الذي وسع فيه من أنشطته في مجال البحث والتدريب لتشمل مجالات جديدة، وخاصة من أجل الإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وسيواصل المعهد عمله خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ في مجال القضايا الجنسانية، والهجرة، والتحويلات، والتنمية، في إطار من الشراكات العريضة من أجل تشجيع حماية حقوق المرأة المهاجرة، والإسهام في تسخير إمكانيات التحويلات من أجل التنمية المحلية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وسوف يركز المعهد، في إدراجه منظورا جنسانيا في قضايا السلام والأمن، على المشاركة الكاملة والعادلة للمرأة في عمليات حفظ السلام، وإعادة التعمير في أعقاب النزاعات وبناء السلام، وإصلاح قطاع الأمن والقضايا الجنسانية، وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). كما سيدرج المعهد المنظور الجنساني في القضايا الجنسانية، والإدارة، والمشاركة السياسية للمرأة، مع التأكيد على حقوق المرأة المدنية والاقتصادية والاجتماعية، والحقوق الإنسانية للفئات النسائية المهمشة.

٤٠ - وسوف يزيد المعهد من تعاونه وهو يمارس نشاطه مع لجنة وضع المرأة وغيرها من لجان المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، وسيعمل في تعاون وثيق مع الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين

الجنسين، كما سيسعى إلى إقامة علاقات جديدة مع المؤسسات الدولية داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها.

٤١ - ولكي يستفيد المعهد من الإنجازات التي حققها في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، فإن عليه أن يكتف جهودده لكي يرفع مكانة عمله وتأثيراته كوسيلة لمساعدة الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، بتوفير بحوث وتدريبات عالية الجودة عن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وكعنصر ضروري في استراتيجية فعالة لتعبئة المساهمات الطوعية لمصلحة ميزانية المعهد ومشروعاته الأساسية.